

مصر الجديدة للإسكان والتعمير تعلن تعديل الوضع القانوني في البورصة المصرية كشركة مساهمة

٣ أكتوبر ٢٠٢١

في مارس الماضي ٢٠٢٠ ألغت شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير خطة الاعتماد علي شريك إداري من الخرج، وقالت ان لديها خطة بديلة للتطوير سيتم الإعلان عنها.

وافقت الجمعية العامة للمساهمين (العادية وغير العادية)، على تغيير الوضع القانوني في اجتماعين منفصلين بتاريخ ١٤ أغسطس الماضي، وتوقعت الشركة أنذاك الخروج من مظلة قطاع الأعمال رسمياً خلال أسابيع .

وافقت لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية ، علي تعديل بيانات قيد شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير وذلك بتعديل القانون الخاضعة له ليصبح قانون الشركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و شركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، بدلا من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . وتضمنت قرارات اللجنة ، الموافقة على تعديل المحل القانوني و المركز الرئيسي للشركة و ذلك في ضوء تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للشركة .

الهدف من إخراج شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير المملوكة للدولة بأقل من ٧٥٪ من قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ، وخضوعها للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ :

- تطوير أداء الشركة وتحسين استخدام أصولها ، مما يمكن الجمعية العمومية من تشكيل مجلس الإدارة بدلاً من تعيينه بقرار من رئيس الشركة القابضة أو وزير قطاع الأعمال أو رئيس الوزراء ، وبالتالي وجود صلاحيات أكبر وأسرع .
- سيتمكن الشركة من العمل بشكل أكثر مرونة بما سيمكنها من تسريع التعاقدات بكافة أشكالها ويزيد من قدرتها على استغلال الأصول والموارد المتاحة .
- منح صلاحيات أكبر لمجلس الإدارة لاستغلال كافة الأصول والممتلكات بغرض استثماري ، وإلغاء الصوت الواحد والمشاركة بنسبة الأغلبية في القرارات ، وتحديد الأسعار وفقاً للعرض والطلب بعكس ما يحدث في قطاع الأعمال العام .
- منح الحرية لمجلس الإدارة لتدار كمشروع خاص ، وبالتالي ستكون لديها تمويلاً ذاتياً ، كما أنها لن تكون ملزمة برقابة القطاع العام وأجهزته إلا فيما يتعلق بالمخالفات القانونية .
- التحكم بهرولة الأفكار الاستثمارية وتقييم أسعار المنتجات ، وفقاً للتكلفة الإنتاجية ومتطلبات السوق .

إخلاء المسؤولية

يستند هذا التقرير إلى المعلومات المتاحة للجمهور. لا يُقصد بهذا التقرير توصية بشراء أو بيع ، كما لا يعتبر عرض شراء أو بيع الأوراق المالية المذكورة فيه. لقد تم إعداد المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير من قبل إدارة أبحاث شركة بريمير من مصادر يعتقد أنها موثوق فيها في وقت نشرها. لا تتحمل شركة بريمير أية مسؤولية قانونية أو مسؤولية عن الخسائر أو الأضرار الناتجة عن استخدام هذا المنشور أو محتوياته. يحق لشركة بريمير تغيير الآراء الواردة في هذا التقرير دون إشعار مسبق.

يحتوي هذا التقرير البحثي (بما في ذلك جميع الملاحق) على معلومات يُقصد نقلها فقط إلى المستقبلين المقصودين ، إذا لم يكن القارئ أو المتلقي لهذا التقرير البحثي هو المتلقي المقصود ، يرجى إخطار بريمير على الفور ، ويجب مسح هذا التقرير البحثي دون الاحتفاظ بأي جزء بأي شكل من الأشكال. إن الاستخدام غير المصرح به لهذا التقرير البحثي أو نشره أو توزيعه أو إعادة إنتاجه من قبل أي شخص بخلاف المتلقي المقصود محظور تمامًا.

ويؤكد محلل/محللو الأبحاث الذين يغطون الشركة (أو الشركات) المذكورة في هذا التقرير أن وجهات نظرهم حول الشركة (أو الشركات) وأوراقهم المالية تم التعبير عنها بدقة.

مسؤولي الاتصال

إدارة البحوث

قسم البحوث

بريد الكتروني: research@premiere-securities.com

تليفون: (+202) 37627581